توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الليبي
" نموذج مقترح "

د.محمد خليل فياض
أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد- جامعة قاريونس

ملخص :

انتهجت الكثير من دول العالم سياسات مختلفة لإعادة هيكلة اقتصادياتها لإصلاح أوضاعها الاقتصادية وتحسين الأداء، وقد كانت الخصخصة أحد أهم هذه السياسات التي استخدمت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي . من ضمن الأهداف التي تضمنتها سياسة الخصخصة في الاقتصاد الليبي توسيع قاعدة الملكية. وتهدف هذه الدراسة النظرية إلى استعراض الإطار الفكري للخصخصة كمفهوم وأهداف وأساليب، ومقارنتها بمفهوم توسيع قاعدة الملكية، واقتراح نموذج لتحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية.

مقدمة:

انتهجت الكثير من دول العالم سياسات مختلفة لإعادة هيكلة اقتصادياتها لإصلاح أوضاعها الاقتصادية وتحسين الأداء، وقد كانت الخصخصة أحد أهم هذه السياسات التي استخدمت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي.

وقد تبنت مختلف الدول سياسة الخصخصة وبدوافع مختلفة وأساليب عديدة ، ومن هذا المنطلق ولأهمية الخصخصة والتوجه إلى نظام السوق لإدارة الاقتصاد الليبي ، وفقا للعديد من القوانين والقرارات التي صدرت عن أمانة اللجنة الشعبية العامة ، والتي تؤكد هذا التوجه تأتي أهمية هذه الدراسة.

وتهدف هذه الدراسة النظرية إلى استعراض الإطار الفكري للخصخصة كمفهوم وأهداف وأساليب، ومقارنتها بمفهوم توسيع قاعدة الملكية، واقتراح نموذج لتحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية.

ولتحقيق هدف الدراسة قسمت هذه الورقة إلى ستة أقسام وفقاً لما يلي : يتناول القسم الأول مفهوم إعادة الهيكلة متضمناً مفهوم وأهداف الخصخصة . أما القسم الثاني فيتناول ، طرق التحول إلى القطاع الخاص ، وخُصص القسم الثالث لواقع الاقتصاد الليبي متضمناً عرضاً مختصراً لأهم الأحداث التي شهدها منذ نهاية الخمسينيات، ويعرض القسم الرابع مفهوم وأساليب توسيع قاعدة الملكية . أما القسم الخامس فيتناول نموذجاً مقترحاً لتحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية ، وأخيراً يعرض القسم السادس، أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

1. إعادة هيكلة الاقتصاد

يقصد بإعادة هيكلة الاقتصاد، الإصلاح الاقتصادي الذي يتمثل في مجموعة السياسات التي يمكن اتباعها لتصحيح ما يعانيه الاقتصاد من اختلالات، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

وتتضمن عملية تصحيح الاقتصاد عدة أبعاد ، تتمثل في تصحيح إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي Macro-economic adgustment وتصحيح نمط التسويق Marketiztion وإعادة البناء المؤسسي Institutional restructuring والتكامل الاقتصادي مع الدول الأخرى Integration with the world economy والخصخصة Privatizatio . (Bornstein, 1992),

وتمثل الخصخصة أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تحليل عملية الخصخصة من خلال مفهومها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والطرق التي يمكن اتباعها لتنفيذ الخصخصة.

1.1 مفهوم الخصخصة:

يقصد بالخصخصة بالمفهوم الواسع زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات الاقتصادية (الصناعية والزراعية والتجارية والمالية) الجديدة دون تخفيض نشاط مؤسسات القطاع العام. ويمكن أن يتضمن مفهوم الخصخصة إحلال نشاط القطاع الخاص محل نشاط القطاع العام بعدة طرق دون التنازل عن ممتلكات القطاع العام، من هذه الطرق منح امتياز تقديم خدمة معينة (خدمة الاتصالات مثلا) لمنشأة خاصة ولفترة طويلة، حيث تستخدم المنشأة الآلات والمعدات الخاصة بها لتقديم هذه الخدمة، فيما تنطوي الطريقة الثانية التي يمكن إتباعها على التعاقد مع منشأة خاصة لتقديم خدمة معينة لفترة قصيرة (محدودة) مثل تقديم خدمات الإعاشة أو النظافة للمستشفيات أو جمع النفايات، وصيانة الطرق.. الخ، والطريقة الثالثة تتمثل في عقود الإدارة، أي التعاقد مع شركة خاصة لإدارة منشأة عامة مثل التعاقد لإدارة فندق أو مستشفى مثلا. والمفهوم الضيق للخصخصة والأكثر شيوعاً هو بيع ممتلكات القطاع العام إلى القطاع الخاص .

2.1 أهداف الخصخصة:

تهدف الخصخصة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي يمكن مناقشتها كما يلي:

1.2.1 الأهداف الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الاقتصادية للخصخصة في زيادة كفاءة أداء الاقتصاد، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين نوعين من الكفاءة، كفاءة الإنتاج ، وكفاءة التخصيص .(Bornstein,1992 and Duff,1997)

*** الكفاءة الإنتاجية :**

تتحقق الكفاءة الإنتاجية إذا كان بالإمكان الحصول على نفس الإنتاج (أو أكثر) بتكلفة أقل، فإنتاجية العاملين في مشروعات (شركات) القطاع العام عادة ما تكون ضعيفة وذلك لعدة أسباب منها:

1.إن خطة الإنتاج عادة ما تركز على الكمية دون الاهتمام بعنصر التكلفة.
2.ضمان العمل حقاً اجتماعياً.
3.الخسائر التي يحققها المشروع (الشركة) العامة يتم تغطيتها عن طريق دعم الميزانية، أو عن طريق القروض المصرفية منخفضة التكلفة (أسعار الفائدة منخفضة أو معدومة) في حين أن الشركات الخاصة وبدون دعم حكومي تكون أفضل أداءً، حيث يخضع مديروها لمراقبة مالكي الأسهم الذين يسعون إلى تعظيم أرباحهم.

وعليه فإن خصخصة منشآت القطاع العام سوف تؤدي إلى تخفيض حجم العمالة إلى المستوى الأمثل، وترشيد استخدام المواد الخام والطاقة (Vickers & yarrow, 1988)

*** كفاءة التخصيص :**

يقصد بها الوصول بتخصيص الموارد الاقتصادية إلى الحد الذي يعكس قيمة الاستهلاك التي يرغب المجتمع في الوصول إليها من حيث كمية المنتجات وأسعار هذه المنتجات ، وهذا يعكس في ذات الوقت قيمة الموارد التي يرغب المنتجون في استخدامها، أي هل الموارد المستخدمة هي أكبر أو أقل من السلع والخدمات المنتجة والتي تكفي لإشباع رغبات أو طلب المستهلكين.

2.2.1 الأهداف الاجتماعية والسياسية:

هناك العديد من الأهداف السياسية والاجتماعية التي يستهدف تحقيقها من خلال سياسة الخصخصة ، من هذه الأهداف:

*** تحقيق العدالة:**

يُعد هدف إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع أحد الأهداف الهامة لأي نظام اقتصادي، وأن هدف تحقيق العدالة يعتبر من أهم الأهداف التي عادة ما يركز عليها عند مناقشة سياسة الخصخصة ، والتي يجب أن تكون آثارها عادلة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع.

أحد صور تحقيق العدالة تتمثل في إعادة ممتلكات القطاع الخاص إلى مالكيها، وذلك في حالة القيام بتأميم ممتلكاتهم دون تعويض عادل، وإذا كان ذلك غير ممكن يتم تعويضهم مالياً بشكل عادل.

*** تخفيض سوء توزيع الدخل والثروة:**

يتحقق ذلك بإعادة توزيع بعض ممتلكات القطاع العام بين المواطنين بعدالة وذلك بتوزيع أسهم الشركات العاملة المستهدف خصخصتها، وهذا يضمن تحقيق الرأسمالية الشعبية (popular capitalism)، الأمر الذي

سوف يخلق دعماً لبرامج الخصخصة، وللحرية الاقتصادية، ويدعم الديمقراطية (Dhanjl & Milanovic,1991).

*** العدالة السياسية:**

تؤدي عملية الخصخصة إلى إضعاف قوة النخبة السياسية المسيطرة على مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية.

2. طرق التحول إلى القطاع الخاص

يمكن تحويل مشروعات وشركات ومنشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص بثلاث طرق رئيسية تتمثل في:

1- التخلي أو الاستغناء.
2- الاستبدال.
3- التعويض.

وكل طريقة من هذه الطرق تتضمن عدة أساليب، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي رقم (1) (savas,1992).

جدول رقم (1) طرق تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص

م	الطريقة	الأساليب
1-	**التخلي أو الاستغناء:** أ- البيع	1- للمشتري الخاص (عن طريق المزاد العلني والعروض المغلقة , المفاوضات). 2- للعامة (عن طريق بيع الأسهم). 3- للإدارة. 4- للعاملين. 5- للمستخدمين أو العملاء.
	ب-التحويل المجاني	1- للعاملين(بواسطة حقوقهم المالية التقاعدية). 2- للمستخدمين أو العملاء. 3- للعامة. 4- للمالك الأصلي (الإعادة).
	ج- التصفية	
2-	**الاستبدال :** أ- الانكماش ب- الانسحاب	
3-	**التفويض :** أ- العقد ب- الامتياز	1- الملكية العامة (حق ممنوح) . 2- الموجودات العامة (الإيجار) .

3. واقع الاقتصاد الليبي

صنفت ليبيا حتى عقد الخمسينيات كإحدى الدول الأكثر فقراً في العالم من حيث الموارد الاقتصادية المتاحة، ومستوى الدخل , فعلى الرغم من المساحة الشاسعة للبلد والبالغة حوالي 680,000 ميل مربع (1,700,000 كم^2) مليون وسبعمائة ألف كيلو متر مربع ، فإن 2 % فقط صالح للزراعة، و4 % منها صالح للرعي، وأن أكثر من 90 % من الشعب يعاني من الأمية ومستوى الدخل يقدر بـ 35 دولاراً سنوياً، فيما كان الوضع الصحي سيئا للغاية ، حيث 50% من المواليد يموتون خلال السنة الأولى من ميلادهم، في حين كانت الصادرات محدودة جداً ومحصورة في بعض المنتجات الزراعية, وخردة الحديد المتحصل عليها من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

ولم يكن قطاع الصناعة أحسن حالاً، فالتكوين الرأسمالي كان شبه معدوم، فلم تكن توجد محطات لتوليد الكهرباء ولا توجد عمالة ماهرة ولا يوجد رجل الأعمال القادر على تنظيم أي نشاط صناعي، وأن النظام المصرفي كان بدائياً والمرافق العامة تدار وتعمل بحالة من العجز، أما الميزانية العامة للدولة فكانت تعاني من عجز دائم، لذلك اعتمدت الحكومة في ذلك الوقت لتمويل نفقاتها على المساعدات الأجنبية ، وعائدات إيجار القواعد العسكرية .(Farely,1971)(Higgins,1959)(gurney)

ومنذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي شهد الاقتصاد الليبي عدة أحداث اقتصادية وسياسية محلية ودولية أثرت على قدرة وأداء الاقتصاد . **تمثل الحدث الأول في** اكتشاف النفط في نهاية الخمسينيات وبداية تصديره في مطلع الستينيات مما أحدث آثاراً هامة على الاقتصاد الليبي، حيث لم يعد الاقتصاد الليبي نموذجا لاقتصاد متخلف وغير متطور، ولكن أصبح نموذجا لاقتصاد يتطور بصورة غير متوازنة وقد أخذت الدولة خلال فترة الستينيات بنظام السوق لإدارة الاقتصاد.

ونظراً لامتلاك الدولة لقطاع النفط فقد أخذت على عاتقها مسؤولية اتباع أفضل النظم والسياسات الاقتصادية لإنفاق عائدات النفط بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة. لذلك وضعت الخطة الخمسية الأولى 1963- 1968 والتي كانت تهدف أساسا إلى الإنفاق على البنية التحتية للاقتصاد، مما أدى إلى تزايد طلب القطاع العام (الدولة) على السلع الرأسمالية والاستهلاكية، مثلما تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية في السوق المحلي خلال تلك الفترة بسبب تزايد نفقات الشركات النفطية العاملة في البلاد، كما أن تزايد الإيرادات النفطية الناتجة عن تصدير النفط الخام أدى إلى تزايد الودائع لدى المصارف التجارية ، مما مكن هذه المصارف من التوسع في منح القطاع الخاص القروض اللازمة لإنشاء الشركات التجارية لإنتاج

واستيراد السلع والخدمات اللازمة لحاجة السوق المحلي المتزايد (Fayad,2000) .

أما الحدث الثاني فتمثل في السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة خلال عقد السبعينيات والتي كان لها دور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي استمرت فيه الدولة في إدارة الاقتصاد وفقا لنظام السوق من جهة، وتبني سياسة التخطيط لإحداث التنمية واستمراريتها وذلك بوضع الخطة الثنائية الأولى1971 - 1973، والخطة الثلاثية الأولى 1973- 1975 ، من جهة أخرى، اتخذت السلطات الليبية في تلك الفترة عدة سياسات وخاصة فيما يتعلق بقطاع النفط بهدف زيادة الإيرادات النفطية والسيطرة على قطاع النفط وتصحيح آلية تسعير النفط الذي كان يتحدد من قبل الشركات الأجنبية المنتجة للنفط من هذه السياسات مطالبة الشركات النفطية بتغيير الترتيبات المتعلقة بالتسعير والملكية، وقد أدت اتفاقية سبتمبر سنة 1970، واتفاقيتا طهران (في فبراير) وطرابلس (في مارس) سنة 1971 إلى تصحيح الأسعار المعلنة للنفط الخام الليبي، والانهيار التام لآلية وضع الأسعار الخاصة بالنفط الخام في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، بالإضافة إلى سياسة تخفيض إنتاج النفط بعد سنة 1971 بهدف المحافظة عليه باعتباره ثروة ناضبة.

والحدث الثالث الذي شهده الاقتصاد الليبي تمثل في تغيير نمط إدارة الاقتصاد، من اقتصاد السوق إلي اقتصاد اشتراكي يعتمد علي التخطيط القومي الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً تمتلك فيه الدولة (القطاع العام) الموارد الاقتصادية لاستثمار و إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وقد بدأت بوادر هذا التغير في سبتمبر سنة 1975 ، حيث قامت الحكومة في تلك الفترة بتأميم التجارة الخارجية، وفي سنة 1977 تم إلغاء تجارة الجملة والتجزئة بالكامل وأنشئت الشركات العامة التي تقوم باستيراد وتوزيع السلع والخدمات بدلاً من القطاع الخاص (Abdussalam,A.1985;p77).

وتمثل الحدث الرابع في تحويل ملكية كافة المنشآت و الشركات الصناعية و الخدمية في سبتمبر 1979 إلي ملكية عامة (سيطرة القطاع العام علي هذه الشركات و المنشآت). إلا أن التغيير المستمر في الهياكل و المؤسسات السياسية والإدارية التي تقوم بوضع وتنفيذ السياسة العامة للمجتمع في مختلف القطاعات منذ سنة 1980 أثر سلباً علي كفاءة وأداء الاقتصاد.

فعلي الرغم من أن شركات ومؤسسات القطاع العام بمختلف أنواعها (الصناعية والزراعية والخدمية و التجارية) أنشئت لتحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية وشبه الاقتصادية مثل خلق فرص عمل، وتكوين قاعدة صناعية، وبناء كوادر هندسية وفنية وتوفير السلع و الخدمات بالأسعار المناسبة لمستوي الدخل، وخلق فوائض اقتصادية يمكن استثمارها .. الخ، وعلي الرغم من نجاحها في تحقيق بعض هذه الأهداف إلا أنها جميعها تقريباً كانت تعاني من تدني المستويات الفنية المصاحبة لعمليات الإنتاج ، مثل انخفاض الإنتاجية وتدنى

مستوي الأداء ، وذلك بسبب الاحتكار المطلق في السوق نتيجة لقد الحماية، وسوء إدارة الكثير منها.

عليه، وفي ظل التوجهات المستقبلية للاقتصاد، وفي ظل التغيرات الاقتصادية الدولية ، كان لابد من إعادة النظر في مسيرة الاقتصاد الليبي ، فنمط الملكية السائد لتلك الشركات، وعدم استقلالية الإدارة، وأسلوب الرقابة المتبع ، أوجد نمطاً من الإدارة في هذه الشركات و المؤسسات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تتصف بكل صفات وسلبيات مؤسسات القطاع العام من بيروقراطية وتسيب وإهمال وتدني في الكفاءة و الإنتاجية وتدني مستوي الأداء .. الخ.

أما الحدث الأخير الذي شهده الاقتصاد الليبي تمثل في العودة إلي نظام السوق لإدارة الاقتصاد الليبي ، وذلك بصدور القانون رقم (5) لسنة 1985 بشأن الأحكام الخاصة بالتشاركيات، والذي أجاز للأفراد مزاولة النشاط الاقتصادي في شكل تشاركي وجماعي أو لحساب أنفسهم، وما تبعه من قوانين وقرارات تؤكد هذا التوجه. إلا أن الشركات و التشاركيات و المنشآت الفردية و العائلية لم تستطع أن تخلق أي تطور في النشاط الاقتصادي، ولم تُسهم بشكل فعال في الناتج الإجمالي، وذلك نتيجة لطبيعة إنتاجها وصغر حجمها وقلة رأسمالها وبساطة الأسلوب الإنتاجي، ونتيجة لذلك فقد تم السماح بإنشاء الشركات المساهمة علي اعتبار أن مثل هذه الشركات أقدر علي تجميع رؤوس الأموال واستثمارها وخلق فرص عمل ومساهمة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وذلك بإصدار العديد من القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم تأسيس وعمل مثل هذه الشركات والكفيلة بإزالة كافة العوائق التي تعيق ممارسة القطاع الخاص لنشاطه الاقتصادي.

كما تم إصدار العديد من القوانين التي تؤكد تبني الخصخصة بمفهومها الواسع والضيق كسياسة لإعادة هيكلة وإصلاح الاقتصاد الليبي، وحيث أن السياسة يقصد بها تحقيق هدف أو أهداف معينة، فإن سياسة الخصخصة قد يكون من ضمن أهدافها توسيع قاعدة الملكية.

4. توسيع قاعدة الملكية " المفهوم والأساليب "

يقصد بمفهوم توسيع قاعدة الملكية إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بشكل أكثر عدالة، وعليه فإن مفهوم توسيع قاعدة الملكية يختلف عن مفهوم الخصخصة، فالخصخصة هي سياسة يمكن اتباعها للإصلاح الاقتصادي(لتحسين الأداء الاقتصادي (بالنسبة للدول التي تدار وفقاً لنظام السوق) وسياسة يمكن إتباعها لتغيير نمط إدارة الاقتصاد (بالنسبة للدول التي يدار اقتصادها مركزيا) بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وحيث أن كل هدف يحتاج إلى أداة يمكن عن طريقها تحقيقه، وبما أن سياسة الخصخصة تتضمن عدة أساليب (أدوات) يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف، عليه فهدف توسيع قاعدة الملكية يتطلب اختيار الأداة المناسبة.

وقد بينت الفقرة (3) سابقاً الأساليب التي يمكن اتباعها لتطبيق سياسة الخصخصة، وأن كل أسلوب له مزايا وعيوب، ولاختيار الأسلوب المناسب يجب الموازنة بين المنافع والتكاليف، أي الموازنة بين المزايا والعيوب ، إلا أن هناك مشاكل جوهرية تواجه عملية التحول إلى نظام السوق في الدول النامية والدول التي تدار مركزيا، فالتحول إلى نظام السوق في مثل هذه الدول يواجه مشكلة بيع مشروع لا أحد يملكه ولا أحد يعرف قيمته، ولا يتوفر له مشترون لديهم رأس المال اللازم. وعليه فإن قضايا الملكية، والقيمة، والبيع هي مشكلات جوهرية تواجه عملية التحول إلى نظام السوق في مثل هذه الدول.

في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي تستهدف سياسة الخصخصة بيع أكثر من 350 شركة ووحدة اقتصادية عامة، وتعتزم الهيئة العامة لتمليك الشركات و الوحدات الاقتصادية العامة تطبيق برنامج توسيع قاعدة الملكية من خلال بيع "84" شركة ووحدة اقتصادية عامة، وفي هذا الخصوص أصدرت أمانة اللجنة (و اللجنة) الشعبية العامة خلال الفترة 2003 – 2005 "7" قرارات باعتماد نتائج تقييم عدد " 27 " شركة ووحده اقتصادية بقيمة إجمالية (1013.921.171 د.ل) ألف وثلاثة عشر مليون وتسعمائة وواحد وعشرون ألفاً ومائة وواحد وسبعون ديناراً، وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (2).

من جهة أخرى، تشير بيانات المصرف المركزي إلي أن إجمالي المدخرات (ودائع لأجل، وودائع ادخارية) لدي المصارف التجارية خلال عام 2002 بلغت "2906" مليون دينار، وبافتراض أن نصف هذا المبلغ فقط يعود إلي مؤسسات وشركات عامة، فإن " 1493" مليون دينار يعود للقطاع العائلي "الأهلي". وعلى افتراض أن هذا المبلغ هو عبارة عن رصيد لفترة عشر سنوات فقط (1993-2002)، عليه فإن متوسط الادخار السنوي للقطاع العائلي يعادل (149.3) مئة وتسعة وأربعين مليون دينار سنوياً فقط.

كما تشير بيانات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق إلى أن عدد السكان الليبيين عام 2002 قدر بـ " 5484.4 " خمسة ملايين وأربعمائة وأربعة وثمانين ألفاً وأربعمائة نسمة.

من هذه البيانات يتبين أن متوسط ادخار الفرد الليبي (27.200) سبع وعشرون ديناراً ومائتا درهم سنوياً فقط، أي (2.270) ديناران ومائتان وسبعون درهماً شهرياً، وعند مقارنة هذه القيم بأسعار أسهم الشركات المزمع تمليكها، و المبينة بالجدول رقم (2) ، يتضح ضعف القدرة التمويلية للأفراد الليبيين لشراء الشركات و الوحدات الاقتصادية العامة المزمع بيعها.

جدول رقم (2) القيم المعتمدة للشركات المعروضة للبيع خلال الفترة 2003 – 2005

س	الشركات المعروضة للتمليك	القيمة المعتمدة	عدد الأسهم	قيمة السهم	رقم قرار الاعتماد
1	مصانع تعبئة الزجاج – الوطنية للمشروبات- زمزم	25.300.00	253000	100 د.ل	(98) لسنة 2003
2	الشركة الوطنية العامة للمشروبات	24.062.855	240628	100 د.ل	(99) لسنة 2003
3	مصنع خبيز زليتن	1.181.897	11819	100 د.ل	(100) لسنة 2003
4	مصنع خبيز مصراته	713.797	7138	100 د.ل	(101) لسنة 2003
5	الشركة العربية للأسمنت	600.000.000	6000.000	100 د.ل	(45) لسنة 2005
6	الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف	275.000.000	5500.000	50 د.ل	(106) لسنة 2005
7	مصنع لدائن صرمان	7.010.115			
8	مصنع أفران الزاوية	1.975.162			
9	مصنع اللدائن السواني	7.525.552			
10	مصنع صناديق الكرتون	2.904.566			
11	مصنع جنزور للغازات	5.837.448			
12	مصنع الصابون العطري	3.272.513			
13	مصنع ألبان جنزور	651.794			
14	مصنع ألبان عقبة	12.616.238			
15	مصنع التحرر للمنظفات	3.945.301			
16	مصنع الحرية للإسفنج	2.567.866			
17	مصنع الأمل للثلاجات و الأفران	901.813			
18	مصنع بيان الساحة للإسفنج	1.902.962			
19	مصنع البلاط الأرضي	637.718			
20	مصنع الغسول	6.401.382			
21	مصنع منبع بن غشير	12.826.838			
22	مصنع ألبان الخمس	7.033.123			
23	المجمع التبريدي بالخمس	578.666			
24	مصنع تعليب الأسماك زليتن	4.675.039			
25	مصنع مجمدات مصراته	1.699.818			
26	مصنع اللدائن مصراته	1.596.937			
27	مصنع لدائن البيضاء	1.101.771			
	الإجمـــــالي	1013.921.171 د.ل			

ومن هنا فإن أفضل الأساليب التي يمكن اتباعها لتحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية هو أسلوب التنازل المجاني (النسبة لا تقل عن 70% من الأسهم) للمشروعات العامة لأفراد المجتمع، ويحتفظ القطاع الذي يتبعه المشروع أو الشركة أو المنشأة بالنسبة الباقية، وأهم المزايا المتحققة من هذه الطريقة تتمثل في (Savas 1992):

1. العدالة: حيث تضمن هذه الطريقة عدم التمييز بين أفراد المجتمع.
2. تضمن هذه الطريقة تفادي مشكلة عدم توفر رأس المال اللازم لدى الأفراد لشراء أسهم الشركات المطروحة للبيع في حالة اتباع أية طريقة أخرى.
3. تضمن عدم انتقال رأس المال القليل الموجود لدى الأفراد إلى الدولة (وإلا أصبحت الدولة مستمرة في سيطرتها على الاقتصاد)، وعدم دورانه بالاقتصاد ، مما يسبب ضعف الطلب الكلي.
4. تضمن التحول إلى نظام السوق بطريقة سريعة نسبياً.
5. لا تتطلب تقييما مسبقاً.
6. يمكن أن تطبق بشكل جزئي، بما يضمن فتح المجال للأسواق للتطور وللقيمة السوقية أن تتحدد.

كما أن هناك عدة أسباب تدفع إلى ضرورة استخدام هذه الأداة (التنازل المجاني) لتوسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الليبي، وأهم هذه الأسباب:

1. إن تقييم المشروعات العامة مكلف مالياً ويحتاج إلى وقت, وذلك بسبب أن الأنظمة المحاسبية في المشروعات العامة لا تحقق الخصائص الأساسية المحاسبية في ظل نظام السوق.
2. ندرة الادخار الخاص، وضعف سوق الأوراق المالية.
3. عدم معرفة الأفراد بقرارات الاستثمار.

وعليه فإن أسلوب التنازل المجاني للأسهم للمواطنين يعتبر طريقة مقبولة ومهمة للتحول لنظام السوق، وذلك نظراً لمزاياه العديدة، كما أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلي تطوير نوع جديد من الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الليبي وهي صناديق الاستثمار، وتنشيط سوق الأوراق المالية عند بيع الأفراد لأسهمهم لجني الأرباح في حالة نجاح هذه الشركات في السوق. إلا أن تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية يتطلب وضع نموذج يمكن من خلاله تحقيق هذا الهدف.

5. النموذج المقترح لتوسيع قاعدة الملكية

يقسم النشاط الاقتصادي في ليبيا من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عادة إلي قطاع نفطي وآخر غير نفطي، في هذه الورقة سيتم تقسيم النشاط الاقتصادي إلى أربعة قطاعات تتمثل في:

(1) قطاع الإنتاج السلعي.
(2) قطاع خدمات التجارة والتوزيع.
(3) قطاع الخدمات المالية.
(4) قطاع الخدمات الاجتماعية.

ويمكن تقسيم هذه القطاعات إلى قطاعات نوعية تقسم بدورها إلى أنشطة، حيث يضم كل نشاط مجموعة من الشركات أو المؤسسات, كما هو مبين في الشكل رقم (1) الملحق رقم (1)، حيث تصنف الشركات العاملة في القطاعات الثلاثة الأولى بأنها مؤسسات تجارية تسعي إلي تحقيق الربح.

أما فيما يخص قطاع الخدمات الاجتماعية، فهو يتضمن أنشطة اقتصادية تقدم خدمات تشبع حاجات أساسية

وضرورية لأفراد المجتمع مثل خدمات الصحة والتعليم والأمن، وأن المؤسسات التي تتضمنها هذه الأنشطة لا تهدف إلى تحقيق الربح . وحيث أن الدولة ممثلة في القطاع العام تمتلك المصدر الرئيسي للدخل (النفط) فإنها ملزمة بتوفير هذه الخدمات (ليس بالضرورة أن ينتجها القطاع العام)، وتمويل تكاليف إنتاجها وتقديمها عن طريق الميزانية العامة للدولة.

من هنا فإن مفهوم التوفير العام للخدمات الاجتماعية يختلف عن مفهوم الإنتاج العام، فالتوفير العام للخدمات الاجتماعية يقصد به أن تقدم هذه الخدمات لأفراد المجتمع مجاناً بصرف النظر عمن قام بإنتاجها (هل هو القطاع العام أو القطاع الخاص) وتمويل تكاليفها عن طريق الميزانية العامة للدولة، أما الإنتاج العام فيقصد به إنتاج خدمة عامة أو خاصة من قبل القطاع العام أو إحدى مؤسساته.

وفي إطار التوجه لنظام السوق، والاقتناع بكفاءته في التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد، يجب أن تهتم الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية.

ولغرض تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية يقترح القيام بالخطوات التالية:

1. حصر الشركات والمؤسسات والمنشآت و المشاريع العامة في كل نشاط وتقييم أصولها، إلا أن تحديد قيمة المشروع العام مجهود لا جدوى منه بسبب الإجراءات الإدارية والارتفاع النسبي في تكلفة التقييم والوقت الطويل اللازم لإنهاء الإجراءات، بالإضافة إلى غياب المعلومات المحاسبية اللازمة لاقتصاد السوق، كل ذلك يجعل عملية التقييم غير دقيقة وقد تكون عشوائية . وحيث أن الأداة المقترحة في هذه الورقة لتحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية هو التنازل المجاني، فإن الطريقة الأنسب لتقييم الشركات المستهدف التنازل عنها، هي طريقة القيمة الدفترية باعتبارها الأقل تكلفة.

2. إصدار أسهم لكافة الشركات, وبقيمة متساوية لكل شركة.

3. تكوين سلة من الأسهم تضم أسهم الشركات المزمع التنازل عنها، والتي تتبع لكافة النشاطات الاقتصادية.

4. تمنح كل أسرة سلة بدون مقابل (مجانا) تضم أسهماً من كافة الشركات، وهذا يضمن تحقيق العدالة في توزيع الثروة.

6. أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

على الرغم من أهمية نظام السوق في إدارة الاقتصاد ، إلا أن هناك أسباباً فنية ومنطقية تدفع إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فوفقاً لنظام السوق، فإن إنتاج السلع والخدمات، وأسعار هذه السلع والخدمات تتحدد بصورة متنافسة, وذلك وفقاً لتفضيلات المستهلكين ومستوى دخولهم، وبالتالي فإن نتائج نظام السوق يفترض أنها كفؤة، بمعنى أن نظام السوق يحدد أسعار عناصر الإنتاج، ويعيد تخصيص عناصر

الإنتاج بين النشاطات والقطاعات الاقتصادية ويؤدي إلى توزيع الدخل. ولكن يلاحظ أن نظام السوق كثيراً ما يعجز عن تحقيق الكثير من الأهداف، وأن ترك نظام السوق يعمل تلقائياً في أي اقتصاد فمن غير المتوقع أن يعمل هذا النظام بكفاءة ، لأنه سوف يكون هناك اتجاه لإنتاج كمية كبيرة من سلع وخدمات معينة، وكمية منخفضة من سلع وخدمات أخرى، ويمكن تلخيص العوامل التي تؤدي إلى فشل نظام السوق في الوصول إلى نتائج كفؤة في الآتي (Duff,1997):

1. وجود سلع وخدمات عامة، وآثار خارجية.
2. عدم وجود منافسة كاملة، وما يؤكد ذلك وجود حالة الاحتكار.
3. عدم توفر المعلومات الكاملة عن حالة السوق.
4. عدم اليقين.
5. ارتفاع تكلفة إنهاء المعاملات.

وبالتالي فإن آلية نظام السوق بمفردها لا يمكن أن تحقق أو تنجز الوظائف الاقتصادية (التخصيص الأمثل للموارد ، والتوزيع العادل للثروة، والاستقرار الاقتصادي). من هنا فإن السياسة العامة ووجود القطاع العام بدرجة مقبولة يكون ضروريا للأسباب التالية:

1. حتى يتحقق هدف استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة، ففي ظل نظام السوق لابد من توفر شروط المنافسة الكاملة لتحقيق هذا الهدف، وهذا يتطلب تدخل الدولة من خلال تشريع القوانين واللوائح وإتمام الإجراءات اللازمة لتحقيق درجة أعلى من المنافسة.

2. حتى في ظل توفر شروط المنافسة الكاملة والهياكل القانونية المنظمة لها، فإن هناك بعض السلع والخدمات ذات خصائص معينة بحيث لا يمكن إنتاجها واستهلاكها في ظل نظام السوق ، فمثلا الآثار الخارجية لبعض السلع والخدمات تؤدي إلى فشل نظام السوق ولا يمكن علاج هذه المشاكل إلا من خلال القطاع العام.

3. بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل إعادة توزيع الدخل لا يمكن أن يحققها نظام السوق.

4. حتى في ظل الأنظمة المتطورة اقتصادياً ومالياً, ليس بالضرورة أن يحقق نظام السوق مستوى عالٍ من التوظف، ومستوى مستقر للأسعار، ومعدل نمو اقتصادي مرغوب فيه اجتماعياً واقتصادياً، وبالتالي فإن السياسة العامة من خلال القطاع العام تعد ضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

من هنا فإن التحول إلى نظام السوق كسياسة تصحيحية أو بديلة لإدارة الاقتصاد لا يعني أن هذه السياسة سوف تحسن من أداء النظام الاقتصادي، فهي قد تخطئ وقد تكون غير كفؤة مثلها مثل سياسة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد، ومن هنا يجب الكشف بدقة عن كيفية تحسين فعالية تطبيق سياسة الخصخصة. فتبني نظام السوق لإدارة الاقتصاد لا يضمن تخصيصاً أمثل للموارد

الاقتصادية ، فالسياسات والأساليب التي يمكن استخدامها يمكن أن تؤدي إلى تشويه وعدم كفاءة الاقتصاد ، فنظرية البديل الثاني الأفضل توضح أن نظام السوق يمكن أن يؤدي إلى حالة من السوء أكثر مما كان عليه الاقتصاد بدلا من تحسينها.

الخلاصة:

إن تبني الخصخصة كسياسة لتحسين أداء الاقتصاد أو للتحول إلى نظام السوق وباستخدام كافة الأدوات والأساليب أصبحت سمة مميزة للأنظمة الاقتصادية المعاصرة، إلا أن الدول النامية والاشتراكية تواجه أثناء هذه المرحلة الانتقالية بمشكلات الملكية والتقييم والبيع، لهذا فإن التحول المجاني لأسهم المشروعات والشركات العامة لأفراد المجتمع يعد طريقة مهمة للتحول إلى نظام السوق.

بالنسبة للتحول في ليبيا فإن تبني النموذج المقترح الذي يراعي الهيكل الاقتصادي والأهداف الاقتصادية والاجتماعية قد يكون مناسباً، مع ضرورة دراسته بشئ من التفصيل واقتراح الحلول للمشاكل الإدارية التي يمكن أن تواجه عند التطبيق.

عليه فإن تصميم السياسة المثلى تكون ضرورية للموازنة بين عدم كفاءة نظام السوق وتدخل الدولة في تخصيص وتوزيع الموارد، فالمضار التي يمكن أن تنعكس على الأفراد أو تصيب الأفراد إذا ما ترك كل شئ لنظام السوق، والمضار التي يمكن أن يصاب بها الأفراد نتيجة للقرارات التي يمكن أن تتخذها الدولة (القطاع العام)، هما العاملان الرئيسيان لاختيار السياسات والمؤسسات المثلى للتعامل مع أي من المشكلتين، فيجب الموازنة دائما بين مزايا وعيوب كل من الوسيلتين.

المراجع:

1. **Abdussalam, A (1985)** "The Impact of Recent Economic Changes in Libya on Monetary Aggregates" "in Planning and Development in Modern Libya. By M.M. Buru .S .M. Ghanem & k.s. Mclaclan. Menas press. Ltd..

2. **Bornstein ,M (1992)** "Privatization in Eastern Europe" Communist Economies and Economic Transformation. Vol. 4. No,3.Pp283-320.

3. **duff (1997)** "The Economics of Governments and Markets". First Edition .Longman.

4. **Fayad ,M. K (2000)** " Government Expenditure and Growth in Libya" Unpublished ph,D. Thesis. Liverpool Business School, Liverpool John Moores University. U.K.

5. **Farely , R (1971)** "Planning for Development in Libya : The Exceptional Economy in the Developing World". Parger ,Publisher New York.

6. **Gurney, J** "Libya- The Economic Policy of Oil"
ترجمة، عزيز، محمد، وبوسدرة، فتحي (2003) " ليبيا – الاقتصاد السياسي للنفط "، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا.

7. **Higgins.B (1959)** "Economic Development, Principles, Problems and Policies" London.

8. Savas, E, S. (1992) "Privatisation in Post-Socialist Countries." Public Administration Review. Vol. 52. No, 6.
ترجمة: الهندي، وحيد أحمد (1993) " التحويل إلى القطاع الخاص في الدول الاشتراكية سابقا". الإدارة العامة، العدد 81 صفحة 109- 137.

9.Vickers, J & yarrow ,G (1991) "Economic Perspectives on Privatization". Journal of Economic Perspectives. Vol.5. No, 2. pp 111-132.

10. Vuylseke, C (1988) "Techniques of Privatization of State- Owned Enterprises." Vol. 1. Methods and Implementation. Technical Paper No,88 (Washington .DC. World Bank)

ملحق رقم (1)

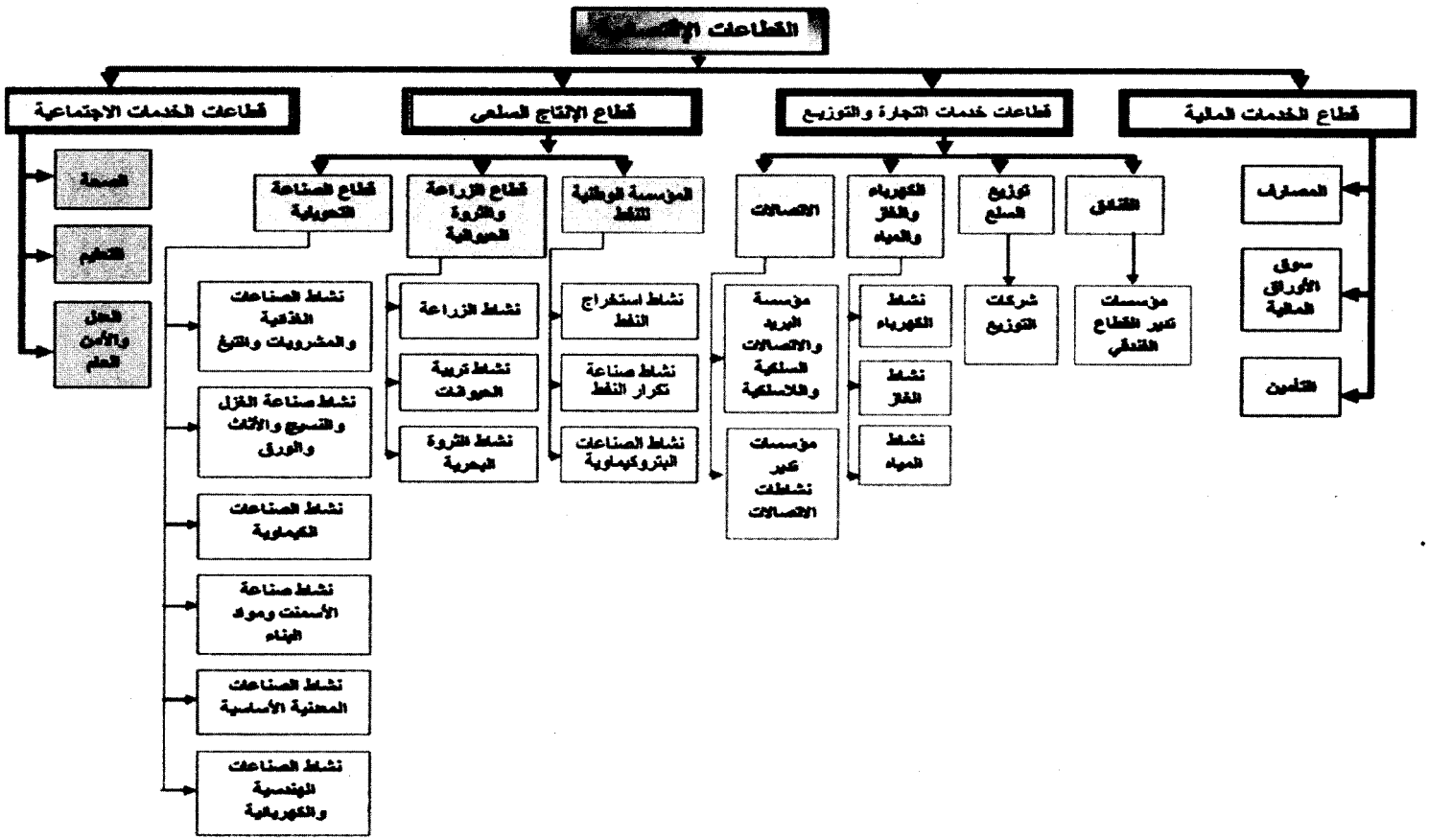
القطاعات الإنتاجية
قطاع الخدمات المالية
قطاعات خدمات التجارة والتوزيع
قطاع الإنتاج السلعي
قطاعات الخدمات الاجتماعية
المصارف
سوق الأوراق المالية
التأمين
التأمين
توزيع السلع
الكهرباء والغاز والمياه
الاتصالات
مؤسسات كبير القطاع القطني
شركات التوزيع
نشاط الكهرباء
نشاط الغاز
نشاط المياه
مؤسسة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
مؤسسات كبير نشاطات الاتصالات
المؤسسة الوطنية للنفط
نشاط استخراج النفط
نشاط صناعة تكرار النفط
نشاط الصناعات البتروكيماوية
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية
نشاط الزراعة
نشاط تربية الحيوانات
نشاط الثروة البحرية
قطاع الصناعة الغذائية
نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ
نشاط صناعة الغزل والنسيج والأثاث والورق
نشاط الصناعات الكيماوية
نشاط صناعة الأسمنت ومواد البناء
نشاط الصناعات المعدنية الأساسية
نشاط الصناعات الهندسية والكهربائية
الصحة
التعليم
العدل والأمن العام